الهجرة غير الشرعية واثارها على الامن الاوربي

عباس شاتي ثجيل أ.م.د. سناء كاظم كاطع
جامعة بغداد– كلية العلوم السياسية

المخلص :
ان قضية الهجرة غير الشرعية من القضايا السياسية الملحة و المؤثرة على الامن العالمي بشكل عام والامن الاوربي بشكل خاص ، وتحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو اوربا وتطورها الفكري، وبيان اثرها على الامن الاوربي الذي يشمل عدة مستويات كامن الفرد والمجتمع والدولة ،مع تحليل لأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والامنية،وكذلك بيان الاسباب الرئيسة التي ترتبط بطبيعة الحال بقضايا سياسية كالسيادة والدولة القومية وقضايا امنية كالإرهاب والجريمة المنظمة والاضطهاد والحروب ، و قضايا اجتماعية كانعدام العدالة الاجتماعية و قضايا بيئية كتعرض اراضي المهاجرين لكوارث طبيعية ، وقضايا اقتصادية كانخفاض كالبطالة والفقر وعدم المساواة بين دول الشمال والجنوب ، مع تشخيص بعض الفجوات الامنية التي يستغلها المهاجرون فضلا عن ضرورة أمننة الهجرة غير الشرعية ،كونها تعد تهديد وجود للمجتمعات الاوربية وتهدد الهوية المجتمعية الاوربية فضلا عن تهدد وجود دولة الرفاهية ،لما تحدثه من تنافس في سوق العمل وتغيير في الثقافات الحالية مما تنذر بتشكيل اقاليم او دول جديدة في المستقبل البعيد .

الكلمات المفتاحية :الهجرة غير الشرعية– اسبابها – الابعاد الفكرية – امننة الهجرة .

Abstract
:The issue of illegal immigration is one of the urgent political issues affecting global security and particula European security , The study attempts to focus on the phenomenon of illegal immigration towards Europe and

such as low unemployment, poverty and inequality between North and South countries, with clarification of some of the security gaps that migrants exploit, as well as the need to securitization illegal immigration, Because it is considered a threat to the existence of European societies and threatens the European societal identity as well as threatens the existence of the welfare state, which leads to competition in the labor market and a change in cultures and may contribute to the formation of new regions or countries in the distant future.

its intellectual development، and to clarify its impact on European security, which includes several levels, as the individual security, society security, and the state secutiy, With an analysis of its social, economic, cultural, political and security dimensions, As well as clarifying the main reasons that are related to political issues such as sovereignty and the nation state, and security issues such as terrorism, organized crime, persecution and wars, And social issues such as social injustice and environmental issues such as the exposure of the lands of immigrants to natural disasters,and economic issues

المقدمة :

تُعد قضية الهجرة ملازمة للمجتمعات البشرية ، منذ القدم فالفرد بطبيعته غالبا ما يبحث عن ما هو افضل لحياته وسبل معيشته ، واصبحت اوربا بعد التطور الذي شهدته في كافة المجالات حلما لكل من اراد الهجرة لما يتوفر فيها من الظروف المعيشية المستقرة امنيا واقتصاديا وسياسيا ، فمنذ ان بدأت اوربا باستقبال المهاجرين خصوصا بعد انتهاء الحرب البادرة وما الت اليه من صراعات وحروب في العديد من الدول لاسيما في عالم الجنوب اصبح المجتمع المهاجر جزء من المجتمعات الاوربية وباتت تلك الدول تعاني من مشاكل وصعوبات امنية واقتصادية واجتماعية وسياسية .

وتأتي اهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على قضية الهجرة غير الشرعية كمشكلة وقضية اوربية ، وكيفية قيام الحكومات الاوربية بامننة القضية وكيفية التعامل معها بعدها قضية استثنائية .

تنطلق اشكالية البحث من تساؤل اساسي وهو : ما هي الاثار الامنية للهجرة غير الشرعية على الدول الاوربية و كيف تتمكن من امننتها ؟

وتحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية :ما هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟ وما هي أسبابها ؟وما هي ابعادها الفكرية ؟وهل هناك ترابطا بين الهجرة غير الشرعية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ؟ وكيف يمكن ان تؤثر على الامن القومي الاوربي مستقبلا ؟

تقوم فرضية الدراسة على ان الدول الاوربية ستقوم بامننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعدها تهديد وجودي كونه يمس الامن المجتمعي ويهدد الهوية المجتمعية الاوربية وبالتالي ستكون هناك اجراءات صارمة على مستويين في داخل الاتحاد الاوربي بقيامه بارجاع المهاجرين الى موطنهم الاصلي بصورة تدريجية والتشديد الامني على حماية الحدود، وعلى المستوى الخارجي محاولة دول الاتحاد الاوربي من تخفيف حدة التوترات والازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها بعض دول الجنوب .

وتم إستخدام منهاج متعددة في الدراسة كالمنهج الاستقرائي والمقارن فضلا عن المنهج التاريخي في تتبع ظاهرة الهجرة غير الشرعية واثارها على الامن الاوربي .

تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور، تناول المحور الأول مفهوم الهجرة غير الشرعية ، اما المحور الثاني فيتناول اسباب الهجرة غير الشرعية الى اوربا اما المحور الثالث تضمن الكشف عن الابعاد الفكرية للهجرة غير الشرعية .

مفهوم الهجرة غير الشرعية :

هناك ثلاث مصطلحات في اللغة الانكليزية تشير الى معاني مختلفة وهي Migration ويشير الى عملية الانتقال، ومصطلح Emigration ويشير الى حركة الهجرة وعلاقتها بالموطن الاصلي،و مصطلح Immigration الذي يشير الى دخول المهاجرين واقامتهم في موطن الاستقبال[١] ،وعرفتها مدرسة كوبنهاكن بانها ظاهرة جماعية تنشأ كجزء من العلاقات الاجتماعية بين الاجزاء الاقل تطورا والاكثر تطورا في الاقتصاد العالمي[٢]،وعدَ الفكر السياسي الغربي ان حركة الناس بين موقعين جغرافيين امر غير منطقي[٣]، فالهجرة غير الشرعية نوع من انواع التهديدات الهجينة[٤].كانت الهجرة الدولية منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين محركًا مهمًا للنمو الاقتصادي في دول العالم الجديد (الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا ،البرازيل ونيوزيلندا) وجاء معظم المهاجرين إلى العالم الجديد من أوروبا على وجه الخصوص من أيرلندا وإيطاليا وإسبانيا وبولندا والدول الاسكندنافية و دول اسيا ؛و قد تغير المشهد الجغرافي لمنشأ الهجرة وبلدان المقصد بشكل جذري في أوائل القرن الحادي والعشرين و تحولت

بعض البلدان من كونها بلدان هجرة إلى بلدان مستقبلة للمهاجرين مثل أيرلندا وإسبانيا وإيطاليا والدول الاسكندنافية وبعض الدول الاسيوية[٥] ، كما ان سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩م كان الحدث الفاصل الذي حول الهجرة من كونها إنسانية إلى مشكلة أمنية حيث كانت هناك عدة اسباب للهجرات غير الشرعية بعد هذه الفترة [٦].

اسباب الهجرة غير الشرعية :

ان اسباب الهجرة ترتبط بقضايا سياسية كالسيادة والدولة القومية والامن القومي والعولمة والارهاب والاضطهاد والحروب الاهلية و قضايا اجتماعية كانعدام العدالة الاجتماعية و قضايا بيئية كتعرض اراضي المهاجرين لكوارث طبيعية او بيئية وقضايا اقتصادية كانخفاض مستوى الدخل والبطالة والفقر [٧]،والتجارة الحرة و حرية التنقل والحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وتشترك هذه القضايا بمسألة شرعية الدولة القومية الحديثة [٨]،و كانت فكرة الاعتمادية المتبادلة بين عوامل الاقتصاد الاجتماعي والسياسات الخارجية للدول المتقدمة هي السبب في تشابه سياساتها تجاه الهجرة[٩].

وكما يمكن تلخيص اسباب الهجرة غير الشرعية الى اوربا بالنقاط الاتية[١٠]:

١. تطلبت خطة مارشال بعد الحرب العالمية الثانية تجنيد عمال من دول الاطراف والمستعمرات .

٢. تسببت نهاية الحرب الباردة بهجرات واسعة من البلدان الاقل نموا الى البلدان والاكثر تقدما بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وادى الى فتح مناطق استثمار للولايات المتحدة في اوربا .

٣. تطور وسائل الاتصالات الدولية ادت الى ازدياد ظاهرة الهجرة.

٤. انعدام الامن الفردي في مجتمعات الهجرة مثل الفشل الاقتصادي والحروب والاضطهاد والكارثة المناخية والمجاعة.

٥. تشير الاتجاهات الديمغرافية في أوربا الغربية لاسيما الشيخوخة السريعة لسكان أوربا الى ان الهجرة تكون مطلوبة لتوفير السلع والخدمات التي يطلبها السكان الأوربيون القدامى الاثرياء.

٦. تعد مساهمات العمال المهاجرين مصدرا قيما للدخل يحافظ على الاستمرارية المالية لدول الرفاهية مثل المانيا وفرنسا وبريطانيا نظرا لان السكان المهاجرين من الشباب نسبيا يتمتعون بصحة جيدة فالدولة المستقبلة للمهاجرين تتحمل المسؤولية الاكبر عن احتياجتهم الفردية عند المرض والعمل وكبار السن[١١].

٧. ضعف التماسك الاجتماعي الغربي وكذلك عدم الاستقرار الإقليمي والمحلي للعديد من دول الهجرة فضلا عن النجاح الاقتصادي في دول الشمال والفشل السياسي في دول الجنوب[١٢].

الابعاد الفكرية للهجرة غير الشرعية:

ان للهجرة غير الشرعية ابعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية تؤثر بشكل عام على الامن العالمي ويمكن توضيحها كالاتي :

البعد الاجتماعي : ان الهجرة غير الشرعية مصدر تهديد للهوية المجتمعية[١٣]،و ان الامة* في المفهوم الحديث تواجه صعوبات ديموغرافية في دمج المهاجرين بالسكان الاصليين[١٤] ، فالمجتمع الاوربي شهد وجود قسمين من المجتمعات قسم شهد تاسيس دولة الرفاهية وقسم ثاني دخيل على دولة الرفاهية وهذا ما قوض عدة افتراضات حول نوعية الحياة الحالية والمستقبلية، فقد لوحظ زيادة نسبة معدلات الجريمة ضد الملكية الخاصة للأفراد والبطالة ونقص المساكن وزيادة عدم القدرة على التنبؤ في العلاقات الاجتماعية كل ذلك ساهم في احداث مشاكل مجتمعية في الدول الصناعية الغربية، ورافق ذلك ايضا تطور متزايد في التعامل غير المتكافيء مع المؤسسات العامة كالمدارس والرعاية الصحية وتعرضت المحاكم والسجون والمؤسسات السياسية وغيرها لانتقادات متصاعدة من الجمهور الذي تخدمه فضلا عن تصور المواطنين ان دولتهم ومجتمعهم اصبحوا اكثر انفتاحا على الاجانب من جميع الانواع[١٥]،بمعنى توتر العلاقة بين الهجرة ودولة الرفاهية ، فسياسة الرفاهية لها عواقب مهمة على المهاجرين في مقابل ذلك يؤثر سلوك وأفعال المهاجرين على دولة الرفاهية [١٦]،و لقد كانت العنصرية احد التهديدات الرئيسة لامكانية تأسيس مجتمعات آمنة[١٧] باستثناء الولايات المتحدة الامريكية فهي الدولة الوحيدة التي استبدل المهاجرين فيها سياسات الشعوب الاصلية المتمثلة بقبائل الهنود الحمر باقامة دولة جديدة مع استبعاد السكان الاصليين من المشاركة في هذه الدولة واصبحت دولة امنة فيما بعد[١٨].

البعد الاقتصادي : ان الهجرة لا تشكل تهديدًا وجوديًا للأمن المجتمعي فحسب بل يمكن أن تشكل تهديدا اقتصاديًا ،بمعنى ان الهجرة قد تؤثر على قوة دولة الرفاهية وصحتها أو سوق العمل و يمكن أن ينظر إلى تدفق المهاجرين على أنه يضغط على سوق العمل وإبعاد الوظائف عن المواطنين الاصليين أو عن طريق زيادة تنافسية في سوق العمل.

البعد الثقافي :سيهدد التدفق الكبير للمهاجرين قدرة المجتمع الحالي على إعادة إنتاج ثقافته بالطريقة القديمة وممكن ان تتلاشى الثقافة الموجودة على المدى البعيد، وقد تساهم الهجرات في ايجاد مجتمعات متعددة الثقافات[١٩].، وعند استقراء الهجرات البشرية في العالم ابتداءا من الهجرات الأوروبية من القرن السادس عشر فصاعدًا

إلـى أمريكـا الشـمالية والجنوبيـة وأسـتراليا ونيوزيلنـدا وجنـوب إفريقيـا نـرى ان السـكان الاصـليون غالبـا مـا يخشـون المهـاجرين وتحصـل عـداوة وحـروب فيمـا بينـهم علـى سبيل المثال ان الإستونيون والقازاق يخشون من الروس ،والفلسطينيون يخشون من اليهود (والعكس صـحيح)، والبلـوش مـن البنجـابيين والآساميين من البنغال[٢٠].

البعـد السياسـي :كـان جـاك ديريـدا يـردد مخـاوف حـول تطبيـق فكـرة الوحـدة الاوربيـة بشـأن الهويـة والحـدود والعلاقـة بـين داخـل وخـارج الكيانـات السياسـية وهـي مخـاوف اثارت اهتمام علماء الفكر السياسي[٢١].

فهنـاك تحـديات سياسـية نتجـت عـن الهجـرة تتمثـل فـي تغيـر المنـاخ السياسـي واثيـرت العديد من الاسئلة حول مصير المهاجرين فـي العمليـة السياسـية هل هـم ضـمن العقـد الاجتماعي ام خارجه ؟ واثارت قضية الهجرة نقطـة حشـد واسـتقطاب السياسـيين واسـتبدال الانمـاط السياسية التوافقيـة والشخصية بسبب الاسـتقطاب الجديـد بـين المصـالح الطبقيـة والقطاعيـة والاقليميـة،وتزداد احتماليـة رفـض النتائج السياسية المرضية من قبل الخصـوم بـل وحتـى المواجهـة فـي السياسـات الحزبيـة والبرلمانيـة التقليديـة وقنـوات المشـاركة غيـر التقليديـة فـي الـدول الاوربيـة[٢٢]،فضـلا عـن الخلافات السياسية الحادة حول قضية الهجرة فـالبعض يـدعم الهجـرة الموسـعة والـبعض الاخر يدعو الى الحد منها[٢٣]،وهناك تحرك لـبعض الاحـزاب السياسـية الاوربيـة باتبـاع سياسـات معاديـة للهجـرة والاجانـب، بحجـة تقليل التكاليف في الميزانيات العامة والتنافس بين السكان الاصليين حول السوق والعمل والتعليم والمؤسسات الاخرى[٢٤]،و قلق حول السلامة العامة والهوية الوطنية في الولايات المتحدة و في أوروبا بشأن المهاجرين مما دعم اليمين المتطرف المناهض للهجرة [٢٥]، ويرى جفري هاينسJeffre Haynes ان المخـاوف العالميـة الوجوديـة مـن الهجـرة والارهـاب ادت الـى تنـامي الشـعور القـومي والعنصـري لـدى الـدول الاوربيـة والولايـات المتحدة الامريكية على حد سواء[٢٦].

ان الهجـرة غيـر الشـرعية تشـكل تحـديا امنيـا وسياسـيا واجتماعيـا اقتصـاديا وبيئيـا كونها تعكس الامن الشامل وترتبط بالجريمة المنظمـة والتطـرف وتمـس الهويـة والثقافـة و ذات صـلة بالفسـاد والرشـوة والتزويـر وتعـد عنصـرا طفيليـا علـى النشـاطات الشـرعية للتجارة والأموال، كما تشكل خطرا على البيئة والصـحة كونهـا تسـاهم فـي إنتقال الأمـراض المعدية[٢٧].

البعـد الامنـي : هنـاك تـرابط بـين خطـاب الهجرة للنخبـة الاوربيـة ومفاهيم انعدام الأمن والتهديـد و عـدم الاسـتقرار الاقتصـادي و الضـغط علـى الرفاهيـة والوظـائف و الجريمـة والعنف وتآكل الامن المجتمعي[٢٨]؛ ولعل هذا

التخوف يفسر قيام دول الاتحاد الاوربي باستخدام التكنلوجيا الحديثة في مراقبة حدودها الخارجية ، فإذا كان المهاجرون يجازفون بالعبور من البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا بشكل غير قانوني هناك قوارب ومروحيات وطائرات وأقمار صناعية تبحث عنهم، كذلك في الموانئ يتم البحث عن حاويات السفن على الحدود وشاحنات البضائع باستخدام أجهزة الاستشعار الحرارية وأجهزة الكشف عن ثاني أكسيد الكربون للتحقق من وجود المهاجرين[٢٩].

امننة الهجرة :

بداية لا بد من القاء نظرة حول المقصود بالامننة ،وحقيقة انها نظرية تعود الى المفكر اولي وايفر* وهي تنطلق من فرضية مفادها ان الامن هو فعل الكلام والتهديدات الأمنية التي تم تطويرها كإنشاءات استطرادية ،بمعنى انها العملية التي يتم من خلالها نقل قضية من التسيس إلى قضية تهديد وجودي[٣٠]،وعرفت بانها مجموعة من العمليات اللغوية التي من خلالها يتم تاطير القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في الخطاب الامني وتقديم الحلول لمصادر التهديد والمخاطر او العكس من ذلك تكون كعوامل مساهمة في السلامة والامن[٣١]،في حين يبين باري بوزان بانها تصنيف قضية ما على انها تهديد وجودي يتطلب تدابير صارمة[٣٢]،او انها تحويل قضية خارج نطاق النقاش السياسي العادي إلى عالم سياسات الطوارئ من خلال تقديمها كتهديد وجودي،و ترى مدرسة كوبنهاكن بان الأمننة تمثل فعلًا خطابيًا يتم من خلاله بناء التفاهم بين الذات (داخل مجتمع سياسي) لمعالجة او للتصدي لتهديد وجودي لقيم كائن مرجعي ولتمكين دعوة عاجلة إلى اتخاذ تدابير عاجلة واستثنائية للتعامل مع هذا التهديد[٣٣].

وتُعَد الأمننة اداة بحثية كونها تمكن رجل الدولة المختص من متابعة الحالات التي يدخل من خلالها كائن إلى مجال التهديدات الأمنية ، و من ثم ينتقل من "مجال السياسة العادية إلى عالم سياسات الطوارئ حيث يمكن التعامل معه بسرعة وبدون القواعد والأنظمة العادية (الديمقراطية) لصنع السياسات[٣٤].

هناك ثلاث خطوات مطلوبة لإجراء تحليل الأمننة وهي تحديد القواعد الوجودية(فعل الكلام) و إجراءات الطوارئ (تحريك الامننة)و آثار العلاقات بين الوحدات من خلال التحرر من القواعد(نزع الامننة).

وفي سياف نظرية الامننة يمكن القول ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية الى دول الاتحاد الاوربي قد تم امننتها من قبل السياسات الامنية الاوربية كونها تمس الامن القومي الاوربي ،و ليس من السهل امننة قضية الهجرة في كل بلد بسبب اختلاف نسب

التهديد للامن من دولة الى اخرى،فمثلا تعد الهجرة في فنلدا تهديد عندما تصل الى مستوى٠.٣ % من السكان بينما في سويسرا تُعد الهجرة تهديدا عندما تصل الى ١٤% من السكان[٣٥].

أن الهجرة تشكل تهديدا وجوديًا لأمن المجتمع الاوربي في ثلاث حالات وهي[٣٦]:

١. الاستبدال الاجتماعي اذا كانت الهجرة تتسبب باستبدال دور السكان الاصليين أو تمييع تاثيرهم السياسي.

٢. الاستبدال الثقافي: فالشعب القادم سوف يغير ثقافة الشعب الحالي بشكل لا رجعة فيه.

٣. إعادة تنظيم الهوية سيبدأ عرض الأشخاص الحاليين لولاية أو منطقة هويتهم بشكل مختلف.

هناك جملة من الاجراءات ممكن ان تتخذها الدولة للحد من ظاهرة الهجرة غير المرغوب فيها كقيام الدولة باصدار تشريعات جديدة و التشديد بالإجراءات الامنية على الحدود والحد من استجاباتها لطلبات الهجرة والتوطين[٣٧].

ان امننة الهجرة امر ضروري إذا ما شعرت أمة أو مجموعة ثقافية بتهديدا ما (كالهجرة و المنتجات الأجنبية والأفكار والتعاون الدولي) فإنها تلجأ الى الدولة لمعالجة هذه التهديدات فتقوم الاخير بغلق الحدود أمام الهجرة ، و إجراء سياسة اقتصادية حمائية او الانسحاب من التعاون غير المرغوب فيه[٣٨].

وقد اشار كريت هاردين Garrett Hardin في اطروحته (قارب النجاة) الى ما يجب ان تقوم به الحكومات في التحكم في السكان الاصليين والمهاجرين، فالانفجار السكاني في جنوب العالم سيؤدي إلى إجبار شعوبها على الهجرة شمال الكرة الأرضية بعد تدمير القدرات الاستيعابية لبلدانهم بحثا عن ملاذ امن، وستؤدي هذه الموجات من الهجرة الى غرق قوارب النجاة ، إذن،يجب مقاومة ورفض هذه الهجرات[٣٩]،ولا يقتصر التهديد من الجنوب بسبب الزيادة السكانية بل عدها العديد من المفكرين منطقة متكاملة من مجموعة تهديدات لامن دول شمال الكرة الارضية[٤٠].

وحسب منظمة الهجرة العالمية انه خلال ٢٠١٩-٢٠٢٠ م كانت هناك أحداث عالمية كبرى حول قضية الهجرة تسببت بإزهاق ارواح ومشقة للعديد من المهاجرين من مناطق الصراع كسوريا واليمن والكونغو والسودان[٤١]، وموجات الهجرة الاخيرة من المغرب الى مدينة سبته الاسبانية [٤٢] ، وان فكرة توقف الهجرات نحو اوربا امر غير مرجح في الوقت الحاضر[٤٣].

كما ان الهجرة غير الشرعية تهديد حقيقي للأمن القومي وهوية المجتمع الاصلي كون هذا المجتمع قائم على وحدة ثقافة ومنسجمة

و متماسكة داخل الدولة الواحدة،فيصطدم المهاجر غير الشرعي بهذه الثقافة وقد يتعرض الى التهميش وممكن يتطور الامر إلى الفصل والعزلة او حتى الرفض من قبل السلطات و السكان المضيفين[٤٤]، بسبب اعتقاد البلد المضيف بان الهجرة والتنوع العرقي يهددان الأفكار القومية حول الانتماء إلى للوطن[٤٥]، كما رأت لين هانس تواطيء المنظمات غير الحكومية المعنية بالإنقاذ البحري مع مهربي البشر خصوصا في البحر المتوسط[٤٦].

ويرى فرانسيس فوكوياما ان العالم اليوم يشهد ضعف الدولة في البلدان التي تعاني من الفقر والازمات الامنية بشكل اكثر الحاحا بعد نهاية الحرب الباردة التي خلفت ورائها حزمة من البلدان الفاشلة او الضعيفة التي تنتهك حقوق الانسان وإثارة الكوارث الإنسانية وتسببت موجات هجرة هائلة،ومنذ احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م أصبح من الواضح أن موجات الهجرة تؤي إرهابيين دوليين يمكنهم إلحاق الضرر بامن كل من الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى[٤٧].

كما تتطلع أجهزة الأمن الداخلي (قوات الشرطة الوطنية وحرس الحدود والجمارك) للعثور على أعدائهم القادمين الى بلادهم من خارج الحدود والبحث عن شبكات الجريمة (المهاجرون وطالبو اللجوء والشتات وعصابات الجريمة عبر الوطنية) وتعدهم تهديدا وخطرا يتطلب المزيد من التعاون بين الوكالات (الداخلية وكذلك الخارجية) وترشيد موازناتهم في فترة الأزمة المالية للشؤون الأمنية،جوهرهذا التهديد يرتبط بأمننة الهجرة غير الشرعية ومراقبة الحدود ويمكن اعتبارها محاولات لإعادة رسم الحدود بين الداخل والخارج مختلفة عن حدود الدولة ذات السيادة[٤٨] .

قدم بيورن مولر دراسة وضح فيها افكارا شاملة لوضع اللاجيء في الدنمارك تضمنت طلب نوعين من المعلومات حول المهاجر وهي (المعلومات الموضوعية) و(التفسير الذاتي) بمعنى انه يجب أن تفكر في اثبات مصداقية مقدم الطلب ، وتقييم الوضع الامني في بلد اللاجي الاصلي[٤٩]؛واعتمدت الحكومة الدنماركية افكاره في ازمة الرسوم الكارتونية المسية للرسول محمد (ص) التي مست مشاعر المهاجرين المسلمين المقيمين في الدنمارك وفي العالم و اثات قلق ومخاوف لدى السلطات والمواطنين الاصليين حول طبيعة ممارسة حرية الصحافة بسب تعارضها مع معتقدات المهاجرين المسلمين[٥٠]، كما ساهم انفتاح الحدود في تدفق موجات الهجرة الى أوربا مما عده البعض تهديدا للهوية المجتمعية ودولة الرفاهية[٥١]،لذا تولد فكرة احتجاز المهاجرين على الحدود لردع الهجرة بالمستقبل وترحيل ما تبقى منهم ولاقت هذه

الفكرة انتقادات من قبل المنظمات غير الحكومية في أوربا الا ان صناع القرار احتجوا بالدفاع عن فكرتهم هذه بالحفاظ على سلامة الضوابط الحدودية والقضايا المتعلقة بالأمن[٥٢]، ولا يقتصر تهديد الهجرة على امن الدولة فقط بل يمس امن المجتمع وهويته واصبح يُنظر إلى المهاجرين على أنهم مجرمون ومثيرو مشاكل محتالون اقتصاديون وأناس إرهابيون لا يمكن استيعابهم[٥٣].

الخاتمة

من خلال الدراسة تبين بأن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة قديمة وملازمة لحياة الفرد وعدها وسيلة يلجأ اليها لتحسين واقعه المعاشي لأسباب اقتصادية واجتماعية او سياسية او امنية داخل بلده، ان اوربا بعد ان مرت بتجربة هجرة شعوبها في القرن السادس عشر الى بلاد اخرى ساهمت الى حد كبير في تطورها ونعاشها من كل الجوانب (هجرة ايجابية) اما اليوم انعكست لمحاولة شعوب دول الجنوب الهجرة صوب دول الاتحاد الاوربي متسببة بأزمات ومشاكل امنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وحتى بيئية (هجرة سلبية) لتجعل السياسات الحكومية تأخذ خيار الأمننة وحالة الاستثناء (الطواريء) بسبب تزايد موجات الهجرة من دول الجنوب .

و نخلص مما تقدم ان قضية الهجرة من القضايا المؤثرة على الامن الاوربي لما لها من ترابط مع القضايا الاخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في دول الجنوب ودول الشمال ،واختلفت سياسات الدول تجاهها لا سيما بعد العمليات الارهابية التي نفذت في اوربا والولايات المتحدة الامريكية ومناطق اخرى عديدة من العالم كذلك كان هناك تباين في امننة الهجرة ودرجات تهديدها للامن القومي لكل دولة اوربية .

الاستنتاجات :

١. الهجرة غير الشرعية محتمل ان ترتبط بظواهر امنية تهدد الامن المجتمعي عابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة .

٢. الهجرة الشرعية تكون على نوعين الاول ايجابي بمعنى يسهم في حركة نمو البلدان كموجات الهجرة التي حدثت من القرن التاسع عشر الى منتصف القرن العشرين والنوع الثاني سلبي قد يسهم في زعزعة الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي ويؤدي الى تدمير قيم دولة الرفاهية كموجات الهجرة الاخيرة التي يشهدها العالم ما بعد الحرب الباردة وحتى اليوم .

٣. ان عدم المساواة بين دول الشمال ودول الجنوب في الظروف السياسية

والاقتصادية والامنية اسهم في ازدياد موجات الهجرة الى الدول المتقدمة ، مما يحتم على دول الشمال التضامن ضمن اطار المنظمات الدولية والعمل الجاد من اجل تقليل هذه الفوارق و تحسين الظروف الاقتصادية والسياسية لدول الجنوب التي تعاني من ازمات متعددة .

٤. الدول الاوربية تختلف في تحديد مستويات التهديد للهجرة غير الشرعية .

٥. تشكل الهجرة غير الشرعية تهديدا وجوديًا لمشاريع التكامل الاوربي على المستوى البعيد وقد تشهد وجود اقاليم او دول جديدة خلال المئة عام القادمة .

٦. الهجرة غير الشرعية لها ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية لذى من الضروري أمننتها في حالات ازدياد موجات الهجرة .

٧. تمسك المهاجرين بقيمهم ومعتقداتهم قد يتسبب بصعوبة الاندماج وقد يسهم باحداث توترات امنية لاسيما اذا تعارضت تلك القيم مع القوانين السارية في دول الاتحاد الاوربي .

٨. استغل المهاجرين الفجوة الامنية لبعض الدول الاوربية لاسيما المحاذية للشرق الاوسط وشمال افريقيا مما يجعل امنها على المحك ونعتقد ان هناك ضعفا في ضوابط الحدود ضد الجريمة والهجرة غير الشرعية.

٩. ظاهرة الهجرة ظاهرة عالمية لذا دعى العديد من الباحثين والمفكرين الى عولمة الظاهرة وعدم اختصاصها باوربا .

١٠. ضبط الحدود للدولة القومية ذات السيادة بحاجة الى مراجعة للحد من ظاهرة الهجرة فيجب ان يكون هناك اعادة ترسيم للحدود بين الداخل والخارج وفق ضوابط تلائم المتغيرات الدولية .

الهوامش:

[١] ادريس عطية ، النقاشات النظرية في المدارس الامنية الاوربية تجاه مسالتي الهجرة واللجوء ،المانيا،المركز الديمقراطي العربي مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد١، العدد١، سبتمبر، ٢٠٠٨، ص٤٤.

[2] Ole Waever and others, Identity Migration and the New Security Agenda in Europe, op cit ,p 150.

[3] Heaven Crawley and Dimitris Skleparis ،Refugees Migrants neither both: Categorical Fetishism and the Politics of Bounding in Europe's migration crisis،Routledge ,Journal of Ethnic and Migration Studies,VOL.44,NO.1, 2018,p 55.

[٤] التهديدات الهجينة: هو مصطلح شامل ، يشمل مجموعة واسعة من الظروف والإجراءات لمواجهة التهديدات العالمية كالإرهاب والهجرة والقرصنة والفساد والصراع العرقي وما إلى ذلك ،للمزيد ينظر :

Michael Aaronson and others ,Nato countering the hybrid threat, Institute for National Strategic Security, National Defense University ,PRISM, VOL.NO.4,2011, p 115 .

[5] Andrés Solimano, International Migration in the Age of Crisis and Globalization Historical and Recent Experiences, United Kingdom, Cambridge University press,first edition, 2010, p 1.

[6]Jef Huysmans, The Politics of Insecurity: Fear Migration and Asylum in the EU, London, Routledge, first edition,2006 ,p 65.

[7] Ole Waever and others, Identity Migration and the New Security Agenda in Europe, op cit, pp 150

[8]Peter Meilaender, Toward a Theory of Immigration, New York, Palgrave, first edition, 2001, p 33.

[9]Eytan Meyers , International Immigration Policy, New York, Palgrave Macmillan, first edition, 2004,p 173.

[10] Ole Waever and others, Identity Migration and the New

Security Agenda in Europe, op cit, pp 150-١٥٢

[11]Tomas Hammar,European Immigration Policy: A Comparative Study, London and New York, Cambridge University press, first edition ,1985,p 265.

[12]Andrés Solimano, International Migration in the Age of Crisis and Globalization,op cit, pp 15-17.

* الامة هي كيان ثقافي موحد مكون من العادات والاعراف والفنون والتاريخ واللغة يميزها عن غيرها من الامم كما يشير المواطنون الى انفسهم بهذه الثقافة لتكون امة واحدة بالقول امريكيون او تشليون ستراليون ...ألخ ،ينظر:

Barry Buzan ,People States and Fear ,op cit ,p ٤٦.

[13] Barry Buzan and Lene Hansen,The Evolution of International Security Studies ,op cit ,p213.

[14] Barry Buzan ,People States and Fear ,op cit ,p ٤٦.

[15] Ole Waever and others, Identity Migration and the New Security Agenda in Europe, op cit, pp١٥٦ .

[16]Grete Brochmann, Immigration Policy and the Scandinavian Welfare State 1945-2010,United Kingdom, Palgrave Macmillan, first edition , 2012,pp 1-25.

[17] Caroline Thomas and Peter Wilkin ,Globalization Human Security :and the Africa Experince,London, Lyne Rienner,1999,p 171.

[18] Barry Buzan and Ole Waever ,Regions and power, op cit ,p 268.

[19]Johan Berry, Immigration Acculturation and Adaptation, Applied Psychology ,VOL.46,NO.1,1997,pp 8.

[20] Barry Buzan ,New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, International Affairs,VOL.67, NO.3,Jul, 1991, p 447.

[21] Roxanne Doty, Immigration and National Identity: Constructing the Nation,Britsh,

Review of International Studies, VOL.22, NO.3,Jul., 1996,p 235.See also, Anthony Smith ,National Identity and the Idea of European Unity, International Affairs,VOL.68, NO.1,Jan,1992, pp. 55-76.

[22] Ole Waever and others, Identity Migration and the New Security Agenda in Europe, op cit, pp 157.

[23]Tito Boeri and others, immigration Policy and the Welfare System,NewYork ,Oxford University press,first edition, 2002,p 173.

[24]Ole Waever and others, Identity Migration and the New Security Agenda in Europe,opcit, p158.

[25] Niklaus Steiner, International Migration and Citizenship Today, London , and New York, Routledge, first edition, 2009,p 46.

[26]Jeffrey Haynes,Trump and the Politics of Neo-Nationalism: The Christian Right and Secular, London , Taylor and Francis, 2021,p 4.

[27]Ole Waever and others, Identity Migration and the New Security Agenda in Europe, op cit, p 23.

[28] Ole Weaver and others, Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe ،op cit, p23.

[29]Huub Dijstelbloem and Albert Meijer, Migration and the New Technological Borders of Europe, United Kingdom, Palgrave Macmillan, first editon, 2011, pp 1-7.

*اولي وايفر : ole waever هو استاذ في جامعة كوبنهاكن قسم العلوم السياسية ،وكان باحثًا وعضو رئيسي في المعهد الدنماركي لبحوث السلام COPRI من عام ١٩٨٥- ١٩٩٩م،عمل عضو في هيئة تحرير المجلة الشؤون الأوروبية الدولية من بين اهم مؤلفاته الحديثة (كتاب الاقاليم والسلطات بالاشتراك باري بوزان) للمزيد ينظر :

Stefano Guzzini and Dietrich Jung ,Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace

Research, London and New York, Routledge ,first edition, 2004,p xvi

(30) Barry Buzan and others, Security, op cit,pp 23-26.

(31)Andreas Behnke, NATO's Security Discourse after the Cold War: Representing the West, Oxon and New York, Routledge ,first edition, 2013,p 199.

(32) Barry Buzan and others, Security, op cit , p 5.

(33)Barry Buzan and Ole Waver, Regions and Power: The Structure of International Security, United Kingdom, Cambridge University press ,first edition, 2003 ,p 491.

(34) Rita Taureck, Securitization Theory and Securitization Studies, Journal of International Relations and Development ,VOL.9, NO. 61,March ,2006,pp 54-55.

35 Barry Buzan and others, Security ,op cit,p 30.

36 Ibid ,p121

37 Ibid,p ١٢٢ .

38 Ole Waever, European Security Identities, Blackwell Let, Journal of Common Market Studies, VOL.34 NO.1,1996,p 113.

* كريت هاردينGarrett Hardin): عالم بيئة أمريكي حذر من مخاطر الزيادة السكانية البشرية اشتهر بقانون هاردين الأول للإيكولوجيا البشرية للمزيد ينظر الى موقع نيويورك تايمز على شبكة الانترنت على الموقع ادناه وتم التصفح بتاريخ ٢٠٢١/٤/٦:
https://www.nytimes.com/2003/10/28/us/garrett-hardin-88-ecologist-who-warned-about-excesses.html

39Garrett Hardin, Living Within Limits: Ecology Economics: and Population Taboos, New York, Oxford University press, first edition, 1993, pp 279-280.See also, John Cairns, Garrett Hardin's Lifeboat Ethics Applied to Environmental Migrants,The Social contract, summer, 2010, pp 275-280.

[40]Jessica Urban, Nation Immigration and Environmental, United States of America and United Kingdom, Palgrave Macmillan, first edition , 2008,p 39.

[41] IOM, The World Migration Report 2020,p 2.

[42] Reuters , Migrants push for Spain's Ceuta again after border security tightened, 19 May ,2021.

[43] Stephen Castles and others، The Age of Migration, United Kingdom, Palgrave MacMillan, fifth edition, 2014, p 15.

[44]João Sardinha, Immigrant Associations, Integration and Identity :Angolan, Brazilian and Eastern European Communities in Portugal ,Amsterdam, Amsterdam University press, first edition, 2009,p 80.

[45] Stephen Castles and others ,The Age of Migration, New York,The Guilford press , third edition,2003, p 15.

[46]Lene Hansen, Defend(ing) Europe? Border control and Identitarian activism off the Libyan Coast,Springer, International Politics ,27 February,2021,p 1.

[47] Francis Fukuyama ,State-building : governance and world order in the 21st century, United States of America, Ithaca- New York, Cornell University press ,first edition,2004,p 93.

[48] Morten Kelstrup, Michael Williams ,International Relations Theory and the Politics of European Integration ,London ,Routledge,first edition ,2001,p 329.

[49] Le Udsholt, The Objective Refuree Status Determination, electronically published Master thesis, Denmark,Aalborg University, Development and International Relations – Global Refugee Studies,2017, p23.Available at:

https://projekter.aau.dk/projekter/files/280957413/20123327.pdf

[50] Barry Buzan and Lene Hansen,The Evolution of International Security Studies opcit ,p 246.

[51] Lene Hansen and Ole Wæver ,European Integration and National Identity:The Challenge of the Nordic States, London and NewYork, Routledge,first edition,2002, p 69.

[52] Galina Cornelisse, Immigration Detention and Human Rights Rethinking Territorial Sovereignty, Volume 19, Leiden and Boston, , Martinus Nijhof,first edition, 2010, p 2.

[53]Anastassia Tsoukala et Ayse Ceyhan, Contrôle de l'immigration : mythes et réalités,OpenEdition Journals, Cultures and Conflits, NO.26-27, automme,1997,pp 9-15